

أدوات السياسة الهندية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي

مريم مزهر محمد علي

maraimmuzhir98@gmail.com

أ. أسراء أحمد جواد

issraa77uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الملخص:

ارتبطت السياسة الهندية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي بمجموعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والتي تمثل جوانب متعددة من التعاون بين الطرفين وذلك لضمان امن الطاقة ومكافحة الإرهاب والجريمة فضلاً عن التعاون في المجال العسكري، كما تم وضع اتفاقيات اطارية واليات مؤسسية يمكن من خلالها رفع مستوى التعاون بين الطرفين وتحديد الفرص والمخاطر المحتملة والعمل على تحقيق ذلك، كما شهدت العديد من دول مجلس التعاون الخليجي زيارات دبلوماسية من قبل رؤساء الهند، وذلك من اجل تعزيز التعاون فيما بينهم، ويعد التعاون في موارد الطاقة الاقتصادية المتمثلة (بالنفط والغاز) من بين ابرز جوانب التعاون فضلاً عن الدور التي تقوم به العملة الهندية كونها تمثل احدى اهم الجوانب الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: دول مجلس التعاون الخليجي، التعاون ، الاتفاقيات، الزيارات.

تاريخ النشر: ٢٠٢٤ / ١٢ / ١

تاريخ القبول: ٢٠٢٤ / ١١ / ١٤

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤ / ٩ / ١

Indian policy tools towards the Gulf Cooperation Council

Prof. Israa Ahmed Jead

issraa77uomustansiriyah.edu.iq

Maream Mezher Mohammed

maraimmuzhir98@gmail.com

Al-Mustansiriya University/ College of Political Science

Abstract:

Indian policy has linked the Gulf Cooperation Council countries to the cooperation region, mainly among the main tools that represent multiple elements of cooperation between the two parties, as well as force security, terrorism, and crime, in addition to cooperation in this field. A framework and institutional mechanisms have been established that enable the focus and level of cooperation between India. And the potential opportunities and risks to achieve this, as many Gulf Cooperation Council countries witnessed diplomatic relations by presidents, in order to enhance cooperation in relation to them, including cooperation in the fields of economic energy, oil and gas among the most prominent aspects of cooperation as well as the role played by Indian labor represents an important economic influence.

Keywords : Gulf Cooperation Council, cooperation, consensus, visits.

المقدمة:

سعت الهند إلى زيادة حضورها السياسي والدبلوماسي في العديد من دول العالم، لا سيما لتعزيز وجودها في دول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك من خلال استخدام الأدوات السياسية وكذلك تكريس الاحترام للسيادة الدولة واتباع سياسة عدم الانحياز؛ وذلك لضمان الاستقرار السياسي بين الجانبين والتعاون في المجالات المشتركة والذي يعد الأمن واحداً من بين أهم تلك المجالات والتعاون في الجوانب العسكرية أيضاً، كما تسعى الهند إلى توجيه سياستها ودبلوماسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي نحو تعبئة الموارد السياسية والاستراتيجية كون ذلك يسهم في ظهورها كقوة عالمية ونظراً للأهمية الاقتصادية للدول مجلس التعاون الخليجي وما تحتوي من موارد الطاقة فضلاً عن وقوعها على طرق التجارة الرئيسة المتمثلة بالممرات المائية المهمة، وكذلك أعداد الجالية الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي الذي بات في تزايد إذ منحها ذلك أهمية اقتصادية كبيرة سواء أكان ذلك في منطقة الشرق الأوسط أم في عموم العالم هذا بدوره عزز من التواجد الهندي في دول مجلس التعاون الخليجي .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناول أدوات السياسة الهندية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي والتي من أهمها الأدوات السياسية والاقتصادية والتي من خلالها يتم توضيح الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت بين الجانبين من اجل ضمان استمرار التعاون بين بينهم.

أشكالية البحث:

يسعى البحث الإجابة على الأسئلة التي شكلت بمجملها إشكالية البحث بشكل عام وهي :

١. ماهي اهم الأدوات السياسية والدبلوماسية الهندية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟

٢. ماهي اهم الأدوات الاقتصادية الهندية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التعاون بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي يشمل جوانب متعددة اذ يعد الجانب الاقتصادي من بين ابرز مجالات التعاون بين الجانبين وذلك لحاجه الهند الى مصادر الطاقة المتمثلة (بالنفط والغاز).

منهجية البحث:

تم تناول البحث وفق المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف وتفكك الظواهر السياسية والتي تم من خلاله وصف طبيعية أدوات السياسة الهندية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي وذلك للرجوع الى الاحداث الماضية وفهم الحاضر.

المبحث الأول

الأدوات السياسية والدبلوماسية الهندية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي

ارتبطت السياسة الهندية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي بمجموعة من الأدوات السياسية وذلك لزيادة التعاون بين الجانبين كما يساعد الجانب الدبلوماسي في تعزيز العلاقات؛ وذلك من خلال الزيارات الدبلوماسية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي ومعرفة الاتفاقيات والمعاهدات التي أقامت بين الجانبين.

المطلب الأول: الأدوات السياسية

هناك العديد من الاهتمامات السياسية والأمنية المشتركة للهند مع دول الخليج العربي والتي يمكن أن تترجم إلى جهود منسقة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وأمن الطرق البحرية التي تمر عبر المنطقة، كما أدت تصورات التهديدات المشتركة الناشئة إلى خلق المزيد من الفرص للتعاون بين غرب آسيا والهند ويعقب ذلك بذل جهود مشتركة لمواجهة التحديات المحلية والإقليمية الناشئة، وأبرزها التهديد المشترك من وجهة نظر هذه الدول والهند، لاسيما الإرهاب وقد أسهم ذلك في تسليط الضوء على ضرورة تعاون منطقة الخليج العربي والهند وتنسيق الجهود لمواجهة هذه التحديات وبالتالي، يسعى الجانبان إلى معالجة القضايا السياسية والاستراتيجية من خلال الحوارات السياسية، والاتفاقيات الأمنية والدفاعية والتدريبات المشتركة (Trigunayat 2018, 2). وانطلاقاً من مركزية دول مجلس التعاون الخليجي، وفي إطار التنافس بين القوى الإقليمية والدولية بهدف ضمان نفوذها ومصالحها حول العالم، أدرك صانع القرار السياسي الخارجي الهندي الأهمية الأمنية للدول مجلس التعاون الخليجي، وبما ان معظم الدول الخليجية تنظر إلى الهند على انها شريكها الاستراتيجي وهذا يمثل احد أهم المسائل ذات الاهتمام الأمني وبالتالي يؤدي إلى تعزيز الدور الهندي في الخليج العربي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجوانب التالية (علان ٢٠٢٢، ٧١):

أولاً: الامن البحري

إن أمن الطاقة مرتبط بالآمن البحري وفقاً لهذا اتجهت سياسة الهند باتجاه تعزيز علاقتها مع الدول الخليجية التي أصبحت تعرف باسم "النظر إلى الغرب"، وهي لا تهدف فقط إلى تأمين موارد الطاقة الحيوية والمصالح الأمنية الأخرى، ولكنها تأخذ في الحسبان أيضاً الاعتبارات الاستراتيجية المتمثلة في مسألة السباق على النفوذ بين الهند والصين، لا سيما في ظل تنامي القوة الاقتصادية للصين واتساع نفوذها في منطقة جنوب آسيا وتحويلها إلى قوة مستوردة للنفط لذا؛ ومن أجل معادلة نفوذ الصين خارج جنوب آسيا، تعد الهند منطقة غرب آسيا الساحة الأهم والأنسب لها وقد قامت مؤخراً بتعيين ممثل خاص لغرب آسيا من أجل تعزيز علاقاتها مع دول الخليج العربي والعمل على القيام بدور مهم في القضايا السياسية التي تهم دول المنطقة بشكل عام (الهيلاس ٢٠١٠، ١٨٦)، وقد عززت نيودلهي تركيزها على

الخليج العربي ولاسيما منذ عام ٢٠٠٠، ففي عام ٢٠٠٣ أطلقت حكومة حزب (بهاراتيا جاناتا) السابقة "برنامجاً لتحويل الهند إلى قوة عالمية في غضون عشرين عامًا، وتوسيع نفوذها في جميع أنحاء المحيط الهندي والجزيرة العربية و الخليج العربي وآسيا كلها وصرح وزير الشؤون الخارجية آنذاك، (جاسوانت سينغ)، أن للهند مصلحة في منطقة الخليج العربي التي تقع ضمن نطاق نفوذها وفي عام ٢٠٠٥ قال مستشار الأمن القومي آنذاك (إم كيه نارايانان)،(إن التركيز الرئيس لعلاقتنا الخارجية اليوم هو ضمان الاستقرار والأمن في المنطقة الممتدة من الخليج العربي إلى شرق آسيا) (بثياغودا ٢٠١٧، ٨)، وقد عكست السياسات البحرية الهندية وسلوكياتها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هذه المواقف ووصفت العقيدة البحرية لعام ٢٠٠٩، التي صدرت إبان حكم حزب المؤتمر الوطني الهندي، وقد عدت منطقة الخليج وبحر العرب والدول المجاورة لها بأنها من اهم المناطق حيوية لمصالح الهند الاستراتيجية، والتي تشمل تأمين مرور الوحدات البحرية عبر المضائق والممرات المائية إلى ضمان التدفق بشكل اكثر سهولة لإمدادات الطاقة (بثياغودا ٢٠١٧، ٨).

ويشكل التعاون بين الهند ودول الشرق الأوسط عنصرًا أساسيًا في الاستراتيجية البحرية لغرب المحيط الهندي، إذ تحركت نيودلهي لإقامة علاقات أمنية وثيقة مع العديد من دول الخليج العربي منذ عام ٢٠١٢، إذ كان هناك توسع ملحوظ في التفاعلات البحرية الهندية في منطقة الخليج العربي، وتنتشر الهند سفنها بانتظام على أساس تنفيذ مهامها في بحر العرب وفي خليج عدن وتعمل على تصعيد مشاركتها العسكرية مع الدول العربية، كما يشار إلى أن الهند تخلت عن الوجود الأمني في الشرق الأوسط في عهد (جواهر لال نهرو)، لكنها تحاول استعادة ذلك بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها أبناء الخليج العربي في المنطقة، إذ أعلنت الهند أنها تدرس إرسال ممثل عن البحرية الهندية إلى مقر القيادة المركزية الأمريكية في المنامة هذه القاعدة التي تم تحديثها بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار في عام ٢٠١٣، لديها بنية تحتية ومرافق تدريب من شأنها أن تساعد في تنفيذ أنشطة البحرية الهندية المستقبلية في المنطقة (سينج ٢٠٢٠، ٥).

وتمثل زيارة الرئيس الصيني (شي جين بينغ) إلى السعودية وحضوره القمة الصينية الخليجية لحظة مهمة، وإذا كان الشرق الأوسط يعمل على تنويع تحالفاته الأمنية فإن الهند ترغب للمشاركة في السياسات الأمنية للمنطقة(عبد السادة ٢٠١٤، ٢٤٩)، إذ زادت زيارات السفن الهندية إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وعمان والبحرين والكويت وقطر، وتقوم القوات البحرية الهندية بانتظام بمهام تدريبية لأفراد القوات البحرية لدول الخليج العربي، كما تزور السفن البحرية الهندية المنتشرة كجزء من دوريات مكافحة القرصنة في خليج عدن بزيارة الموانئ الإقليمية بشكل دوري لإعادة الإمداد بالعمليات كما وقعت الهند مذكرات تفاهم مع البحرين وقطر لتعزيز التعاون منذ العام ٢٠١٥، ويعد تطوير العلاقات البحرية مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التي تعد إحدى السمات

المميزة لنهج الهند الإقليمي المتطور وفي عام ٢٠١٦، زار (مانوهار باريسان) وزير الدفاع الهندي آنذاك، دولة الإمارات وناقشا تعزيز العلاقات العسكرية وفرص التصنيع العسكري المشترك وفي عام ٢٠١٧ زارها صاحب السمو الشيخ (محمد بن زايد آل نهيان) ولي العهد أبو ظبي، الهند وشهدت الزيارة التوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي توسع نطاق التعاون الدفاعي بين الجانبين وفي العام نفسه أجرى قائد البحرية الهندية الأدميرال (سونيل لانبا) محادثات موسعة مع كبار المسؤولين في المؤسسة الدفاعية الإماراتية لبحث سبل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين القوات البحرية للجانبين وفي عام ٢٠١٨، أجرت البحرية الهندية أول تدريب ثنائي لها هو نجم الخليج، مع البحرية الإماراتية (سينج ٢٠٢٠، ٥)، ووقعت الهند مؤخرا اتفاقيات أمنية وسياسية عدة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولتعزيز التعاون الأمني استضافت الهند ودول مجلس وتوسعت أنشطة التعاون البحري بين الجانبين في العام نفسه (سينج ٢٠٢٠، ٥).

ثانياً: مكافحة الإرهاب

لقد عانت التعاون الخليجي العديد من التدريبات الدفاعية الثنائية إذ تجري الهند وعمان مناورات ثنائية سنوية مع ثلاثة أجنحة من القوات المسلحة، علاوة على ذلك، تستخدم البحرية الهندية ميناء الدقم في المنطقة الاقتصادية الخاصة بعمان والذي يعد أحد أكبر الموانئ البحرية العميقة في المحيط الهندي كما تجري الهند مناورات بحرية وجوية ثنائية مع الإمارات والبحرين والمملكة العربية السعودية (Kumar ٢٠٢٠، ٢٧).

عندما زارت السفن البحرية الهندية المنامة لإجراء تدريبات مشتركة مع البحرية الملكية البحرينية، المجتمعات الخليجية والهندية من بعض مظاهر العنف السياسي وكذلك من الجرائم العابرة للحدود مثل المخدرات وتهريب الأسلحة وغسل الأموال، وبناء على ذلك فإن لكل طرف مصلحة واضحة في توحيد الجهود والتعاون المؤسسي من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية حول جماعات العنف واستراتيجياتها المختلفة وتجفيف مصادر تمويلها وتبادل الخبراء بين الطرفين وتطبيق الأيديولوجيات المحرصة على العنف، وهذا يدل على مدى حرص الهند على مكافحة الإرهاب كما تعد الهند من الدول التي تعرضت لذلك مراراً وتكراراً، لذلك من خلال تصريح رئيس الوزراء الهندي في أعقاب لقائه بالعاهل السعودي في عام ٢٠٠٦ خلال زيارة الأخير للهند اذ قال: "السعودية شريك" مهم جدا في الحرب ضد الإرهاب العالمي(جلاب ٢٠٢٣، ٤٥٨)، وخلال زيارته للكويت في نيسان ٢٠٠٩، أشار نائب الرئيس الهندي (محمد حامد أنصاري) إلى أهمية التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند لمحاربة الإرهاب، اذ وصف الإرهاب بأنه مشكلة عامة، ولذلك تتعاون الهند مع الكويت ودول المنطقة الأخرى، على المستوى الثنائي والجماعي وهي تدعم استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، ورغم أن الإرهاب الذي تعاني منه الهند يصدر في الغالب من جماعات المعارضة التي تتلقى الدعم من داخل باكستان، إلا أن وكالات التحقيق

الهندية أشارت إلى أن بعض أعضاء الجماعات المتطرفة تدعمهم الجالية الهندية المقيمة في الخليج العربي، إذ يتم تجنيدهم وتدريبهم ومن ثم إعادتهم إلى الهند للقيام بالعمليات الإرهابية (الهيلاس ٢٠١٠، ٨٣)، ومنذ بداية تسعينيات القرن الماضي اشتدت أعمال العنف في ولاية جامو وكشمير الهندية نتيجة تسلل المتطرفين عبر الحدود مع باكستان، وقد اتخذ هذا العنف طابع الجهاد كما زار (مانموهان سينغ) الرياض في العام ٢٠١٠، وكانت زيارته رداً على زيارة الملك عبد الله إلى الهند عام ٢٠٠٦؛ وذلك لرفع مستوى العلاقات إلى شراكة إستراتيجية وإن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب الذي يعد المحرك لهذه العلاقات وذلك لكون هذا التعاون يفتح افاق العلاقات السياسية والأمنية (أحمد ٢٠٢٢، ٤-٥)، وخلال زيارة رئيس الوزراء الهندي (ناريندرا مودي) في أبريل ٢٠١٦، أعلن البلدان في بيان عن تعزيز جهودهما وتعاونهما في مكافحة الإرهاب في ظل تنامي الإرهاب وتهديده للأمن العالمي وهو ما دفع البلدين لبناء شراكة لمكافحة الإرهاب وتوفير الأمن في جنوب اسيا والشرق الأوسط واستقرار منطقة الخليج العربي وأمن شبه القارة الهندية (قومار ٢٠١٨، ٨)، وشددت وزيرة الخارجية الهندية (سواراج) خلال حضورها الاجتماع الوزاري الأول لمنتدى التعاون العربي الهندي الذي عقد في البحرين عام ٢٠١٦، على ضرورة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ووصفتها بأنها نقطة تحول في العلاقات العربية الهندية (غازي ٢٠٢٠، ٨٩).

ثالثاً: الجانب العسكري

يمثل التعاون في الجانب العسكري بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال اجراء مناورات عسكرية وتبادل الزيارات بين الخبراء في الشؤون العسكرية، كما أنّ دول الخليج العربي لديها الرغبة في التعاون العسكري مع الهند؛ لأنّ ذلك يحقق الحماية لمنطقة الخليج العربي (قومار ٢٠٢٠، ٢٢٢).

ومع قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقليص وجودها في غرب آسيا فإنّ للهند دور فعال في ضمان السلام والأمن والاستقرار وهو أمر حيوي أيضاً لرعاية مصالح أكثر من (٨.٩) مليون هندي في هذه المنطقة الذين يسهمون ليس فقط في اقتصاد غرب آسيا، ولكن أيضاً في الاقتصاد الهندي ولتحقيق هذا الهدف لم تثبت الهند وجودها في المنطقة فحسب، بل اتخذت أيضاً دوراً قيادياً في توجيه مصيرها، من خلال مجموعات مثل (I2U2) الملقبة بغرب آسيا (QUAD)، والتي تضم الهند والولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) والإمارات وفرنسا وللحفاظ على أمن الطاقة والأمن الاقتصادي في الهند قامت الهند بتوسع علاقاتها مع دول غرب اسيا، إذ تتلقى البلاد أيضاً الحوالات مالية كبيرة من العمال الهنود المغتربين، كما أنّ المنطقة مهمة أيضاً بالنسبة لمخاوف الهند الأمنية لا سيما فيما يتعلق بالتطرف والإرهاب، ومن المؤكد أنّ أي حالة من عدم الاستقرار في المنطقة ستؤثر على حياة الملايين من العمال

الهنود وأي أزمة أمنية في المنطقة قد تجبر العمال الهنود على العودة إلى منازلهم الأمر الذي سيكون له عواقب على الاقتصاد الهندي أيضاً (موقع شفقنا ٢٠٢٣).

المطلب الثاني: الأدوات الدبلوماسية

تُعد الدبلوماسية من الأدوات الرئيسة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية فأنها تقوم بتسوية النزاعات التي تحدث بين الدول، وكذلك تأمين المصالح الدولية فضلاً عن الحفاظ على حالة السلم وتؤدي الدبلوماسية دوراً واضحاً في توجيه العلاقات الدولية وكذلك في تعزيز العلاقات بين الدول (نجم ٢٠٢١، ٢)، واتجهت الدبلوماسية الهندية في توطيد العلاقات الثنائية بكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، وبناء على ذلك فقد كانت هناك زيارات متبادلة على المستوى الدبلوماسي، أهمها زيارة وزير الخارجية الكويتي للهند عام ١٩٩٢ وفي العام نفسه قام رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة آنذاك، الشيخ (زايد بن سلطان آل نهيان)، بزيارة الهند، وكذلك الزيارات المتبادلة بين الهند وعمان إذ زار رئيس الوزراء الهندي (نارسيما راو) عمان عام ١٩٩٣، كما زار الرئيس الهندي (شانكار ديال شارما) عمان عام ١٩٩٦ وقام السلطان (قابوس بن سعيد آل سعيد) بزيارة الهند عام ١٩٩٧ (علان ٢٠٢٢، ٤٣)، كما تم تأسيس رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي في العام نفسه، وضمت (٢٠) دولة إفريقية وآسيوية مطلة على المحيط الهندي وعدت الهند وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة أعضاء في الرابطة وكانت الهند هي التي بادرت إلى تشكيل هذه الرابطة بعدها قوة مؤثرة في السياسة الإقليمية والدولية، وأكدت الهند من جانبها وشددت في أكثر من مناسبة على ضرورة تفعيل التعاون الجماعي بين الدول المطلة على المحيط الهندي، وإقامة علاقات تعاون بينها في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والعلمية والفنية وكان لسلطنة عمان دور بارز في الدعوة إلى إنشاء هذه المجموعة، والذي تمثل في زيارة وزير خارجية سلطنة عمان آنذاك إلى كل من الهند وموريشيوس، في منتصف تموز عام ١٩٩٦، والتي بحث خلالها مناقشة اقتراح إنشاء الرابطة، فضلاً عن ذلك زار رئيس الوزراء الهندي (أتال بيهاري) عمان في عام ١٩٩٩ (النداوي ٢٠١٧، ٥٨-٥٩).

إلى جانب ذلك من أهم الزيارات التي تمت بين الهند وقطر زيارة الشيخ (حمد بن خليفة آل ثاني) أمير قطر إذ قام بثلاث زيارات رسمية إلى الهند في الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٢، مما ساعد في منح دفعة قوية لعلاقات الاستثمار الثنائية، كما ساعد ذلك في تعزيز العلاقات لا سيما في مجال الطاقة والبنية التحتية والدفاع والتجارة والطاقة وفي المقابل زار رئيس وزراء الهند (مانموهان سينغ) دولة قطر في عام ٢٠٠٨، إذ شهدت العلاقات خلال فترة حكم (مانموهان سينغ ٢٠٠٤-٢٠١٤)، ازدهاراً واضحاً إذ برزت سياسة الهند تجاه المنطقة من خلال المقاربة الثنائية (الزبيدي ٢٠٢٢، ١٥٥).

وبعد ذلك تولى (ناريندرا مودي) رئاسة الوزراء في عام ٢٠١٤، إذ انصب تركيزه على المبادرات الدبلوماسية وذلك من خلال الزيارات المتكررة التي قام بها إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وفي أب

٢٠١٥، بدأ مودي جولته في الشرق الأوسط بزيارة إلى الإمارات العربية المتحدة والتي أرسّت الأساس لتماسك كبير ونمو سريع في العلاقات الثنائية، أعقبها التوقيع على عددٍ من الاتفاقيات بين البلدين، فضلاً عن ذلك فقد جاء تبادل الزيارات من كلا الجانبان وذلك من خلال زيارة ولي العهد السعودي (محمد بن سلمان) إلى الهند وفي شباط ٢٠١٨ أكدت الهند والسعودية تعاونهما في تبادل المعلومات الاستخباراتية (موناكل ٢٠٢٠، ١٠٧)، في خطوة هي الأولى من نوعها زار قائد الجيش الهندي الجنرال (إم. إم. نارافاني) في كانون الأول ٢٠٢٠، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وكان الهدف من الزيارة تحويل العلاقة الثلاثية إلى ترتيبات أمنية تشمل التدريب العسكري وشركات أمنية واستخباراتية، وبناء على زيارة (نارافاني) إلى الخليج العربي في آذار ٢٠٢١، شاركت الهند في مناورة جوية شاركت فيها قوات جوية من السعودية والبحرين والولايات المتحدة وفرنسا وكوريا، وجمهورية جنوب أفريقيا، والدولة المستضيفة الإمارات العربية المتحدة؛ وذلك لتعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب (جلاّب ٢٠٢٣، ٤٦١).

وقد زار رئيس الوزراء (ناريندرا مودي) الامارات العربية المتحدة في عام ٢٠٢٣، من خلال المشاركة في مؤتمر الاطراف والتي تشمل الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في دورته (٢٨) في دبي اذ التقى رئيس الوزراء (ناريندرا مودي) بصاحب السمو (محمد بن زيد ال نهيان)، وتم اطلاق مبادرة الائتمان الاخضر ضمن فعاليات مؤتمر الاطراف، وقد تجددت الزيارة في ١٣ شباط ٢٠٢٤؛ وذلك من خلال قبوله لألقاء كلمة في القمة العالمية للحكومات المنعقدة بتاريخ ١٤ شباط ٢٠٢٤، إذ تعد هذه الزيارة السابعة إلى دولة الامارات العربية المتحدة (وزارة الخارجية للامارات العربية ٢٠٢٤).

ونظراً للأهمية الاقتصادية للمغتربين ودورهم كمصدر رئيس لاحتياطات النقد الأجنبي في الهند وللشركات أيضاً أهمية سياسية ظهرت خلال زيارات كبار المسؤولين الهنود إلى الخليج العربي كان أحد الأنشطة الرئيسة للرئيس للوزراء (ناريندرا مودي) خلال زيارته لدولة الإمارات العربية المتحدة هو إلقاء خطاب أمام (٥٠) ألف مغترب هندي في دبي التقت وزيرة الشؤون الخارجية (سوشما سواراج) المسؤولة عن الشؤون الهندية في الخارج مع جاليات الشتات في الإمارات والبحرين وعمان لبحث كيفية التعامل معهم، وأشارت إلى أن رفاهية الجالية الهندية، ولاسيما في الخليج العربي، وإذ كانت نيودلهي تعتزم حماية المغتربين وضمان مصالحها الطويلة الأجل في دول مجلس التعاون الخليجي، فيتعين عليها أن تستثمر الموارد على المدى القصير لتعزيز الاستقرار الإقليمي، وهذا يشمل تعزيز نفوذها الاستراتيجي من خلال زيادة الجهود الدبلوماسية والوجود العسكري، بناء على ذلك فقد تعددت وسائل وأدوات تنفيذ السياسة الهندية ما بين ما هو سياسي ودبلوماسي؛ وذلك من خلال تحقيق الامن ومكافحة الإرهاب وكذلك الزيارات التي يقوم بها كلا الطرفين للإقامة للاتفاقيات التي تعزز العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي (بثياغودا ٢٠١٧، ٩).

المبحث الثاني

الأدوات الاقتصادية للسياسة الهندية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي

تعد المصلحة هي العامل الأساسي للعلاقات الاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك من اجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال التعاون في مصادر الطاقة المتمثلة (بالنفط والغاز)، فضلاً عن ذلك أن العملة الهندية لها دوراً كبيراً في تطور العلاقات من خلال ما تتلقيه الهند من نسب عالية من الحوالات المالية من قبل مواطنيها المقيمين في هذه الدول، كما تعدّ الجالية الهندية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي ثاني اكبر جالية هندية منتشرة في العالم وتماشياً مع ما تم ذكره جاء تقسيم المبحث إلى ما يلي:

المطلب الأول: التعاون في مصادر الطاقة

أنّ الهند والعالم العربي تربطهما علاقات اقتصادية وتجارية طويلة منذ أوائل العصور الوسطى، إلا أن العلاقات في مجال الطاقة بدأت بشكل رئيس منذ أوائل السبعينيات عندما بدأت منطقة الخليج العربي العمل على تصدير احتياطيها الوافر من النفط والغاز ومن ناحية أخرى، كانت الهند مستعدة لتسريع خطط التنمية الاقتصادية (Fatima 2020, 112) ، ويمثل النفط والغاز المصدر الرئيس للدخل والصادرات وإيرادات المالية العامة (صندوق النقد الدولي ٢٠١٣)، وبشكل البعد النفطي أحد أهم أبعاد العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي، انطلاقاً من أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تعد من أهم المناطق في إنتاج الطاقة وتسويقها واحتياطاتها، في عالم أصبح فيه النفط لم يعد مجرد سلعة تجارية يدر استثمارها عوائد كبيرة، بل أصبحت قضية استراتيجية كبرى لها ارتباط مباشر ووثيق، الا إن مع عجلة التنمية والصراع الدولي أصبحت رؤية الهند لدول مجلس التعاون الخليجي تتماشى بشكل وثيق مع استراتيجية أمن الطاقة والأمن القومي في الهند، بهدف تأمين إمدادات الطاقة المستقرة (دندن ٢٠١٨، ١٦٨). وعلى الرغم من ما تملكه الهند من الابتكارات الحيوية والمعلومات والأنظمة المتعددة للمياه والطاقة والتنوع البيئي (العابدين ٢٠١٩، ١٦) إلى أنّ مع انتهاء الحرب الباردة وانفتاح الاقتصاد الهندي بداية تسعينيات القرن الماضي واتجاهه نحو التحرير والخصخصة، زاد اعتماد الهند على واردات النفط مما جعل من الضروري التواصل مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما تمثل الهند سوقاً للنفط الخام بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي (قومار ٢٠١٨، ١٠)،

كما سعت الهند في البحث عن فرص لشركاتها الوطنية للعمل في مشاريع كبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك ابرام شركة أرامكو السعودية للنفط وشركة أديوك الإماراتية، وإبرام شراكات في الهند، وتعزيز الشراكات معها بما في ذلك الاستثمارات المشتركة التي يقوم بها كل من الطرفين، وعليه شاركت الهند منذ عام ٢٠٠٦ في مشاريع سعودية مقترحة تتعلق بإنتاج الغاز وما قبله (استكشاف وتطوير وإنتاج)، كما أبرمت الهند اتفاقيات

شراكة في مجال تأسيس شركات مشتركة لبناء مصافي جديدة أو توسيع المصافي القائمة أو رفع كفاءتها سواء في دول مجلس التعاون الخليجي أم في الهند. (جلاب ٢٠٢٣ ، ٤٥١) .

ومنذ عام ٢٠٠٧ أصبحت الهند (خامس) أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وروسيا، ويشكل اعتمادها على النفط بنسبة (٣٤%) من إجمالي استهلاكها من النفط. ومنذ عام ٢٠١٥، أصبحت الهند (ثالث) أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إذ يبلغ احتياطيها نحو (٣,٩١٩) مليار برميل (علي ٢٠٢٢، ٢٦٠-٢٦١)، وتعتمد نيودلهي على دول مجلس التعاون الخليجي في استيراد أكثر من ثلث احتياجاتها من النفط ونحو ثلثي وارداتها من الغاز الطبيعي المسال ، وتعد المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط إلى الهند، بينما تعد دولة قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال إلى الهند.

كما تستورد الهند كميات كبيرة من الغاز إذ تعد قطر أكبر مصدر للغازات النفطية وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية ودولة الإمارات في المرتبة الثالثة (ازهر ٢٠٢٠، ٣٦٢) ، ونجحت الهند في توقيع اتفاقية طويلة الأمد تمتد لمدة (٢٥) عامًا مع قطر لشراء الغاز الطبيعي والتي وصلت الشحنة الأولى منها إلى الهند عام ٢٠٠٤، كما أصبحت صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال تغطي حوالي (٨٥%) من إجمالي صادرات قطر من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٤ (النداوي ٢٠١٧، ١٢٠). وتحظى الواردات النفطية بأهمية كبيرة نظرا لغياب البدائل الممكنة وارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي، وفي عام ٢٠١٢ تمت تلبية (٧١%) من طلب الهند على النفط الخام من خلال الواردات، مقارنة بـ (٤٢%) في عام ١٩٩٠ ورغم أن التجارة بين الهند ودول الخليج العربي كانت تعتمد بنسبة عالية على حاجة الهند المتزايدة لإمداداتها من الطاقة والتي توفر (٧٠%) من احتياجات الهند النفطية من منطقة الخليج العربي التي تستورد معظمها من دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بحلول عام ٢٠١٦ وكانت قد استوردت أكثر من نصف وارداتها من النفط والغاز الطبيعي المسال من دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنه يمثل بديلاً للهند لتعويض النقص في إمداداتها النفطية وبعد ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية على الهند للالتزام بالعقوبات التي فرضتها على إيران بداية شهر أيار ٢٠١٨، اتجهت الشركات الهندية إلى هذه الدول من أجل تعويض النقص في وارداتها من النفط الإيراني.

وعليه عملت الهند على دعم اقتصادها ودفع عجلة التنمية في منطقة الخليج العربي الغنية بالموارد، إذ سعت الهند على أن تحافظ على علاقاتها مع دول الخليج العربي حتى تضمن تدفق واردات النفط من الخليج العربي إليها وهذا بدوره يساعدها على دعم اقتصادها وتحقيق هدفها في التنمية وفي الحصول على مكانة أكبر كدولة ذات تأثير في العلاقات الدولية، وعلى الرغم من محاولة الهند في تنويع مواردها النفطية من أكثر من دولة، إلا أنها تستورد النفط بكمية (٢٢%) من أفريقيا و (٩%) من أمريكا اللاتينية إلا أن الخليج العربي يعد المصدر الرئيس لواردات النفط، إذ قامت منطقة الخليج العربي في

السنوات الأخيرة بتزويد الهند بأكثر من (٦٠%) من وارداتها النفطية وأكبر الدول المساهمة في ذلك هي المملكة العربية السعودية، والإمارات، وقطر (الصيد ٢٠٢٠).

كما تتركز نسبة عالية من الاحتياطات النفطية المؤكدة في دول مجلس التعاون الخليجي وتقدر حوالي (٤٩٦.٥) مليار برميل من إجمالي الاحتياطات النفطية العالمية بحسب إحصاءات عام ٢٠٢٠، فضلاً عن مساهمتها بنسبة كبيرة من إجمالي الاحتياطات العالمية من النفط الخام والتي تقدر بـ (٤٣,٣) تريليون م³ من إجمالي الاحتياطات العالمية لعام ٢٠٢٠ (علي ٢٠٢٢، ٢٦٢) كما يوضح الجدول (١) انتاج دول مجلس التعاون الخليجي من النفط لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١.

جدول (١): انتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي لسنة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (١٠٠٠ برميل يومياً)

الدولة	٢٠٢٠	٢٠٢١	التغير %
السعودية	٩,١٢٥	٩,١٢٥	١.٠
الإمارات	٢,٧٨٠	٢,٧١٨	٢.٣
الكويت	٢,٤٣٩	٢,٤١٤	١.٠
عمان	٩٥١	٩٧١	٢.٢
قطر	٦٠٣	٦١٤	١.٩
البحرين	١٩٤	١٩٣	٠.٦
مجلس التعاون	١٦,١٨٠	١٦,٠٣٦	٠.٩

المصدر بالاعتماد على: (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢ ، ٨)

فقد سجلت دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٢٠ المرتبة الاولى عالمياً في انتاج النفط الخام، إذ بلغ الانتاج (١٦.٢) مليون برميل يومياً مستحوذة على (٢٣.٤%) من الانتاج العالمي كما انخفض معدل انتاج النفط الخام لعام ٢٠٢٠ بنسبة قدرها (٦.٥%) مقارنة بعام ٢٠١٩ ورافق ذلك انخفاض في كمية الصادرات النفطية بنسبة قدرها (٤.٨%) في المدة نفسها (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢١ ، ٥).

انتجت الهند (١%) من إجمالي إنتاج النفط الخام في العالم، وهو ما يعادل (٣٨.٩) مليون طن من النفط الخام في المدة ٢٠١٠-٢٠١١ واستهلكت (١٥٥.٥) مليون طن من الإنتاج العالمي من النفط الخام، وهو ما يعادل (٣.٩%) من الإنتاج العالمي من النفط الخام في عام ٢٠١٠-٢٠١١ أما في مجال إنتاج الغاز الطبيعي فقد أنتجت الهند (١.٦%) من الإنتاج عالمياً أي (٤٥.٨) مليون طن عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ وتعتمد (٧٠%) من الطاقة الهندية على الوقود الأحفوري، وتبلغ حصة الفحم (٤٠%)، والنفط الخام (٢.٤%)، والغاز الطبيعي (٦%) وتوضح هذه الأرقام معضلة الطاقة في الهند والتي يمكن تلخيصها في النقص

المتزايد في منتجات الطاقة المطلوبة وتطوير مصادر جديدة للطاقة البديلة والمتجددة، لاسيما الطاقات الشمسية والنووية؛ لذلك فقد ازداد توجهها إلى دول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك للحصول على مصادر الطاقة اذ تبلغ نسبة استيراد الهند من النفط الخام من المملكة العربية السعودية (١٩٪) والامارات العربية المتحدة (٩٪) والكويت (١٠٪) للعام ٢٠١٢ (خان (٢٠١٣، ٤-٥).

وعلى الرغم من ارتفاع اداء الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي والذي يقيس أداء أسواق الأسهم الخليجية ككل ووصل إلى (١٥٦.٨) نقطة في نهاية عام ٢٠٢١، مقارنة بـ (١١٨.٣) نقطة في نهاية عام ٢٠٢٠ بحوالي نمو (٣٢.٥٪) وقد ادى انتاج هذه الزيادة عن تحسن أداء جميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي من خلال زيادة أحجام التداول، وارتفاع أسعار الأسهم والقيم السوقية لهذه الأسواق، نتيجة ارتفاع أسعار النفط والتعافي الجزئي من تداعيات جائحة كوفيد-١٩، التي ظهرت انعكاساتها السلبية على أداء هذه الأسواق بشكل ملحوظ ولاسيما خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ (المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢، ١٣)، مما يجعل المصالح الهندية كبيرة تبقى في السوق العالمية بما في ذلك منطقة الخليج العربي، وعلى الرغم من وجود مصادر جديدة في سوق الطاقة العالمية؛ إلا أن منطقة الخليج العربي تبقى المصدر الرئيس، الأمر الذي يتطلب من الهند ودول الخليج العربي إعادة صياغة مشاركتها في مجال الطاقة ضمن إطار أوسع من خلال إنشاء سلسلة قيمة تربط مصفاة مشتركة بصناعة البتروكيماويات والزيوت، وقبل كل شيء إنشاء مجال البحث والتطوير لتعزيز القاعدة التكنولوجية، كذلك قامت الهند بالاستثمار في قطاع الطاقة الهيدروكربونية إذ قامت المملكة العربية السعودية بالاستثمار في هذا المجال (باننت ٢٠١٧، ٣٩١)

المطلب الثاني: العمالة الهندية

وفي ضوء طبيعة هذا العالم الذي تكثر فيه الفوارق الديموغرافية والاقتصادية، فإن حركة الأشخاص عبر الحدود بحثاً عن فرص مالية أفضل ليست شيئاً جديداً أو فريداً في منطقة الخليج العربي، اذ تعد هجرة اليد العاملة ظاهرة عالمية تعود بالنفع على كل اقتصاد من البلدان التي تعتمد على مصادر العمل الخارجية، وكذلك على اقتصاديات الدول التي ترسل مواطنيها للعمل في الخارج وتتطلب البلدان المضيفة، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، من العمال المهاجرين وذلك لتحفيز نموها الاقتصادي وتعزيز استمراريته، كما تعتمد أيضاً على الحوالات المالية التي ترسلها إلى أوطانها (بابار ٢٠١١، ١)، وتشكل ظاهرة العمالة المهاجرة في دول الخليج العربي ظاهرة حياة ووجود ومصير؛ لأن معظم الأنشطة الحياتية في المجتمعات الخليجية تعتمد على وجود هؤلاء العمال وقدرتهم على النشاط والفعالية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن أهمية الفعالية الاقتصادية للعمالة الوافدة وحجم تواجدتها، إذ يعادل عدد الوافدين في الكويت على سبيل المثال (٦٥٪) من إجمالي السكان، وهذه النسبة

أكبر في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين (وطفة ٢٠٠٨ ، ٨٠)، فضلاً عن ذلك كما ساعدت هذه العمالة في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي، كما ساهمت في سد النقص الكلي في العمالة الوطنية التي يحتاجها التطور السريع وانتقال المجتمع إلى حالة الرخاء وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الخارجية الهندية إلى أن هناك حوالي (٨.٥) إلى (١٠) ملايين وافد هندي في دول مجلس التعاون الخليجي، ووفقاً لبيانات البنك الدولي، تعد الهند أكبر متلقاً للحوالات المالية في العالم، إذ تبلغ حوالي (٣٨.١) مليار دولار، وبنسبة تشكل (٢٨%) من الناتج المحلي الإجمالي للهند (Singh 2020, 136)، كما ازدادت هجرة الهنود للعمل في منطقة الخليج العربي ما بعد عام ١٩٧٣ ومنذ تلك المدة لاحظت هذه البلدان تدفقاً هائلاً لعائدات النفط إذ أدى ذلك إلى ارتفاع في أسعار النفط في السوق الدولي بشكل كبير للغاية (Azhar 2016, 103).

إلى جانب ذلك أنّ الهند إحدى الدول الرئيسة المصدرة للعمالة عام ١٩٧٥، إذ بلغ نسبة القوة العاملة المهاجرة (٢٤%) من اجمالي المهاجرين (الشامسي ٢٠٠٦، ٦)، ويدرك العمال الهنود أن إقامتهم في دول مجلس التعاون الخليجي مؤقتة، فيقومون ببناء على ذلك بتحويل مبالغ مالية كبيرة لأسرهم من أجل الإنفاق الاستهلاكي وسداد الديون والاستثمار وتمثل هذه الحوالات المالية أهمية بالغة بالنسبة لآلاف الأسر في الهند التي اعتمدت بشكل حصري على دخل هؤلاء المهاجرين في دول الخلي العربي (معط الله ٢٠٢٠، ٤٠٩-٤١٠).

وبعكس الطلب المتزايد على العمالة الهندية في الخليج العربي مساهمتها الفعلية والكبيرة في التنمية الاقتصادية لهذه الدول، وتجدر الإشارة إلى أن هذا العمالة واجهت عدداً من المشاكل ورغم نقص الايدي العاملة المحلية في هذه الدول، مما أتاح فرصاً كبيرة للعمال الهنود المهرة وغير المهرة على حد سواء، إلا أنهم ما زالوا محرومين من الحصول على الجنسية أو الإقامة الدائمة في دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء سلطنة عمان التي تسمح للأجانب بالعمل و الاندماج الكامل بعد ٣٠ عاماً من الإقامة (Abraham 2012, 127)، ومن أهم العوامل التي تحفز هجرة الهنود إلى دول الخليج العربي هي عدم المساواة - الفقر، وارتفاع عدد السكان، وارتفاع معدل البطالة، وفائض العمالة، وندرة العمل. بل على العكس نجد من بين عوامل جذب لهذه القوى العاملة أن دول الخليج العربي لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي إذ تتمتع بمستوى دخل مرتفع، وقلّة عدد السكان، ونسبة منخفضة من قوة العمل (معط الله ٢٠٢٠، 417).

وبحلول عام ٢٠٢٠، مثل الهنود أكبر بلد منشأ للمهاجرين إلى منطقة الخليج وبعد ممر الهجرة بين الهند ومنطقة الخليج العربي ثاني أكثر الممرات ازدحاماً بعد المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وبينما تختلف دول الخليج العربي قليلاً في مزيج المهاجرين يمثل الهنود أكبر مجموعة مهاجرة في جميع

دول مجلس التعاون الخليجي الستة وفي عام ٢٠٢٠، كان (٩.٦) مليون هندي مقيم في منطقة الخليج يمثلون (٣١%) من إجمالي السكان المهاجرين يليهم المغتربون من بنجلاديش وباكستان ومصر بنسبة (١١%) و(١١%) و(٩%) على التوالي، وتراوحت نسبة الهنود من (٥٩%) من إجمالي السكان المهاجرين في عمان إلى (١٩%) في المملكة العربية السعودية (القباني ٢٠٢٣، ١٠١).

وتأتي العمالة من الهند إلى الخليج العربي معظمهم من ولايات كيرالا الجنوبية وكذلك ولايتي (تيلانجانا وتاميل نادو)، فضلاً عن ولاية أوتار براديش، الولاية الهندية الرائدة في تصدير هجرة العمالة، كما أدت جائحة كورونا إلى عودة واسعة النطاق للعمال الهنود في الخليج العربي إلى بلادهم، فيما وصفت بأنها أكبر هجرة عكسية منذ أكثر من ٥٠ عامًا، إذ عاد نحو (١.١) مليون شخص إلى منازلهم بحسب تقرير لرويترز في اذار ٢٠٢١ لكن مع عودة الانتعاش الاقتصادي في تلك المنطقة؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة افتتاح دول الخليج العربي على السفر من الهند يعتقد أن منطقة الخليج العربي تشهد الآن عودة أعداد كبيرة منهم، كما وصل إلى الخليج العربي (٧٥٠) ألف عامل خلال العام ٢٠٢٢، بحسب البيانات الهندية الرسمية (موقع الخليج اولين ٢٠٢٣).

وفي أعقاب ظهور النفط وتدفق عائداته كان للعمالة الوافدة في دولة الإمارات دورًا كبيرًا في عملية تسريع التنمية الاقتصادية من خلال إنشاء البنية التحتية للدولة الحديثة وتوفير مرافق الخدمات العامة التي لم تكن متوفرة من قبل، ونتيجة لصغر حجم السكان وعدم كفاية المعروض من القوى العاملة المحلية لمواجهة حاجه اقتصاد الإمارات في المراحل الأولى من التنمية عجزًا في القوى العاملة وهو ما وفرتة الدولة من خلال الطلب المتزايد على العمالة الوافدة لتوفير هذه العمالة للمساهمة في إنشاء وتشغيل وصيانة مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة والاجتماعية (العامري ٢٠٠٨، ٣٨).

كما تؤثر العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي في مجالات عدة منها الإنتاج والاستهلاك إذ إن توسع المجتمع وزيادة السكان من خلال تدفق العمالة الوافدة يؤدي إلى توسع الأسواق وإنشاء اقتصاديات الحجم من خلال الحاجة إلى زيادة الإنتاج لتلبية استهلاك المنتجات والخدمات في بلد الهجرة، وزيادة الطلب تؤدي إلى تحفيز الإنتاج والاستثمار مع توسع الأسواق الداخلية نتيجة تدفق العمالة الوافدة أيضاً إن مرونة سوق العمل مع تدفق العمالة الوافدة وانخفاض أجورهم يؤدي إلى تشجيع وزيادة الاستثمار والإنتاج، لاسيما بالنسبة للصناعات التصديرية التي لا تستطيع بعض الدول المنافسة فيها نتيجة ارتفاع الاجر (العامري ٢٠٠٨، ٥٠).

ويشكل الذكور غالبية الوافدين من الهند إلى دول مجلس التعاون الخليجي وتشكل الإناث (٢٤%) فقط، وهذا المعدل أقل قليلاً من النسبة الإجمالية للنساء في مجتمعات المهاجرين في منطقة الخليج العربي، والتي فُدرت بنحو (٢٨%) في عام ٢٠٢٠، وتميل العاملات المهاجرات من الهند ودول جنوب آسيا الأخرى إلى العمل في الخدمة المنزلية، كما

أنهم يشغلون مناصب مثل الممرضات وموظفي الاستقبال والوظائف المتعلقة بالضيافة تتمتع مجتمعات المغتربين الهنود في منطقة الخليج العربي بمجموعة واسعة من وسائل الراحة بما في ذلك المدارس والمتاجر والخدمات الهندية (Singh and Arimbra 2023).

وأن العمالة الهندية يمكن أن تتحول إلى قوة سياسية ضاغطة في المستقبل لاسيما وأن العمالة الهندية تعد أكبر قوة عمل أجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي مما يعني تعزيز نفوذ الهند وموقعها الاستراتيجي في التفاوض مع مجلس التعاون الخليجي وإمكانية التأثير على صانع القرار السياسي الخليجي، مع إمكانية تدويل القضية العمالية في الخليج العربي بل تأثيرها في إطار العولمة واتفاقيات العمل الدولية التي تتجه نحو توطين العمالة الأجنبية الوافدة ومساواتها بالعمالة الوطنية في كافة الحقوق (علي ٢٠٢١، ١٢١).

خاتمة:

عملت الهند على زيادة التقارب والتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك من خلال التعاون في مجال الامن البحري وحماية امن الممرات المائية وكذلك التعاون في المجال العسكري واجراء الاتفاقيات فيما يخص الأسلحة والتدريب والاستخبارات فضلاً عن التعاون في القضايا التي تخص الإرهاب وعد الإرهاب من القضايا المشتركة بين الجانبين، ومن اجل العمل في زيادة التقارب فقد بدأت الزيارات الدبلوماسية تأخذ جانب مهماً بين الطرفين وعقد الاتفاقيات والمعاهدات، فضلاً عن ذلك التعاون في الجانب الاقتصادي الذي يعد من بين ابرز جوانب التعاون كون الهند بحاجة الى مصادر الطاقة (النفط والغاز)، وما تمتلكه دول مجلس التعاون الخليجي من وفرة في هذه الموارد، ولتعزيز التعاون في الجانب الاقتصادي عدت الجالية الهندية الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي من بين اكبر عدد من الجاليات الموجودة في الخليج العربي والتي تعد ثروة كبرى من خلال الحوالات المالية التي يقوم بأرسالها الهنود الى ذويهم، وكذلك بالنسبة الى دول مجلس التعاون الخليجي كونها بحاجة الى القوة العاملة وزيادة عدد المشاريع المشتركة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي وهذا ما أدى الى تعزيز العلاقات بين الجانبين وقد اعتمدت الهند سياسة براغماتية وذلك لضمان تأمين مصالحها .

المصادر باللغة العربية:

١. احمد، تلميذ. ٢٠٢٢. الدبلوماسية الهندية على ارض الواقع: بناء شراكة استراتيجية بين الهند ودول الخليج. الامارات: اكااديمية أنور قرقاش الدبلوماسية.
٢. أزهر، محمد. ٢٠٢٠. العلاقات العربية- الهندية الطاقة والجوانب الاخرى في: العرب والهند تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها. قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص ٣٦٢.

٣. بابار، وزهرة. ٢٠١١. العمالة المهاجرة في منطقة الخليج. مركز دراسات الدولية والإقليمية. كلية الشؤون الدولية. جامعة جورجنتان. قطر .
٤. بانث ، غيريجيش. ٢٠١٧. العلاقات العربية- الهندية نحو صيغة جديدة في مجال الطاقة المتجددة في: العرب والهند تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٥. بياغودا، كاديرا. ٢٠١٧. العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي فرصة استراتيجية لدلهي. قطر: مركز بروكنجز.
٦. جلاب ، جاسم طاهر. ٢٠٢٣. سياسة الهند الاقليمية بعد العام ٢٠٠١. بغداد: دار المسلة. ص ٤٥٨.
٧. خالد نايف الهباس. مصدر سبق ذكره. ص ٨٣.
٨. خان ، ظفر الإسلام. ٢٠١٣. الهند واستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط. قطر: تقارير مركز الجزيرة للدراسات.
٩. دندن ، عبد القادر. ٢٠١٨. الهند القوة الدولية الصاعدة: الابعاد والتحديات. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
١٠. الزيدي، مفيد. ٢٠٢٢. قطر: دراسة في التحولات الداخلية والعلاقات الخارجية. بيروت : منتدى معارف.
١١. سينج ، أبهجيت. ٢٠٢٠. تطور الوضع البحري للهند في المحيط الهندي الفرص المتاحة امام منطقة الخليج. نظرة تحليلية. الامارات: مركز اكااديمية الامارات الدبلوماسية. ص ٥.
١٢. الشامسي، ميثاء سالم. ٢٠٠٦. تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي. بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. ص ٦.
١٣. صندوق النقد الدولي. ٢٠١٣. تقرير الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية. المملكة العربية السعودية.
١٤. الصياد ، احمد جمال. ٢٠٢٠. السياسة الخارجية للجمهورية الهند. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة الإسكندرية. المركز الديمقراطي العربي. مصر. متاح على الرابط الاتي <https://democraticac.de> تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/١١/٩.
١٥. العابدين، أبو الفاخر زين. ٢٠١٩. عبد الكلام ياغناسوامي سوندارا راجان. الهند ما بعد العام ٢٠٢٠ رؤية مستقبلية. ترجمة: صهيب عالم. مؤسسة الفكر العربي. بيروت.

١٦. العامري ، صالح احمد سالم هويل. ٢٠٠٨. التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الامارات دراسة تحليلية. كلية العلوم الإنسانية. عمان : جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا قسم الاعلام .
١٧. عبد السادة ، سحر. ٢٠١٤. الأحزاب السياسية في الهند وأثرها في بنية النظام السياسي. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية. الجامعة المستنصرية. بغداد. ص ٢٤٩.
١٨. علان، منال. ٢٠٢٢. الهند "سياسة انظر غرباً" تجاه مجلس التعاون الخليجي (٢٠٢٠-٢٠٢٠). رسالة ماجستير (منشورة). كلية الدراسات العليا. جامعة بيرزنت. فلسطين.
١٩. علي ، سليم كاطع. ٢٠٢٢. العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل. مجلة قضايا سياسية. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. جامعة بغداد. العدد ٦٩. ص ٢٦٠-٢٦١.
٢٠. علي، سليم كاطع. ٢٠٢١. إشكالية الأمن لدى دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠٠٣. مجلة دراسات دولية. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. جامعة بغداد. بغداد. المجلد ٢٠. العدد ٨٦ - ٨٧.
٢١. غازي، علي عفيفي علي. ٢٠٢٠. العلاقات الهندية الخليجية منذ استقلال الهند في عام ١٩٤٠. مجلة دراسات تاريخية. بغداد : بيت الحكمة. العدد ٥١.
٢٢. القباني، نادر. 2023. العمال الوافدون الهنود في الدول الخليجية في: اسيا في الخليج: شراكة استراتيجية جديدة؟. قطر : مجلس الشرق الأوسط للشؤون العلمية. جامعة واسيدا. ص ١٠١.
٢٣. قومار ، محمد مدرس. ٢٠١٨. العلاقات الهندية السعودية: الابعاد الاستراتيجية الناشئة. ترجمة: عبد العزيز الحميد. مركز دراسات الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
٢٤. المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ٢٠٢١. عمان: احصاءات الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
٢٥. المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ٢٠٢٢. التقرير السنوي: ملامح وفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. عمان .
٢٦. معط الله ،سهم. ٢٠٢٠. العمالة الهندية في دول الخليج العربية محداداتها الداخلية ودوافعها الخارجية في: العرب والهند: تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص ٤٠٩-٤١٠.
٢٧. موقع الخليج اولين. ٢٠٢٣. "نمو متزايد" ما حجم الوجود الهندي في دول الخليج. الخليج اونلاين. لندن. متاح على الرابط الاتي <https://alkhaleejonline.net>. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/١١/٢٥.

٢٨. موقع شفقنا . ٢٠٢٣. لماذا تعمق الهند تعاونها العسكري مع دول الخليج وغرب آسيا؟ أسباب مهمة. الخليج العربي. متاح على الرابط الاتي <https://thenewkhalij.news/article/> تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/١٢/٣.

٢٩. موناكل، نديم احمد. ٢٠٢٠. العلاقات الهندية الإيرانية التحديات والتوقعات. مجلة الدراسات الإيرانية. إيران: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. العدد ١١.

٣٠. نجم ، وفاء ياسين. ٢٠٢١. الدبلوماسية وفن التفاوض الدبلوماسي. مجلة حمورابي للدراسات. البصرة : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.. المجلد ٩. العدد ٣٩ .

٣١. الندايي ، مهند عبد الواحد. ٢٠١٧. العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج الواقع والتحديات والفرص. الدار العربية للعلوم ناشرون. قطر : مركز الجزيرة للدراسات.

٣٢. الهباس، خالد نايف. ٢٠١٠. العلاقات الهندية . الخليجية رؤية استراتيجية في: الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود. الدار العربية للعلوم ناشرون. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة.

٣٣. وزارة الخارجية للامارات العربية. ٢٠٢٤. زيارة رئيس الوزراء ناريندرا مودي إلى الامارات العربية المتحدة. وزارة الخارجية الامارات العربية المتحدة. متاح على الرابط الاتي: <https://www.mofa.gov.ae/mediahub/news/> تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٤/١٧.

٣٤. وطفة، علي اسعد. ٢٠٠٨. العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية في: مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضايا الراهنة واسئلة المستقبل. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdul Sada, Sahar. 2014. Political Parties in India and Their Impact on the Structure of the Political System. Unpublished Master's Thesis. College of Political Science. Al-Mustansiriya University. Baghdad.
2. Abraham, Rhea . 2012. India and its Diaspora in the Arab Gulf Countries: Tapping into Effective 2 Soft Power and Related Public Diplomacy. Diaspora Studies, vol. 5, no. 2 December .
3. Ahmed, Talim. 2022. Indian Diplomacy on the Ground: Building a Strategic Partnership between India and the Gulf States. UAE: Anwar Gargash Diplomatic Academy.
4. Al-Abedin, Abu Al-Fakher Zein. 2019. Abdul Kalam Yagnaswami Sundara Rajan. India after 2020, a future vision. Translated by: Suhaib Alam. Arab Thought Foundation. Beirut.
5. Al-Amri, Saleh Ahmed Salem Huwaimel. 2008. Press Coverage of the Issue of Migrant Workers in the UAE Press, an Analytical Study. College of Humanities. Amman: Middle East University for Graduate Studies, Department of Media.

6. Al-Habas, Khaled Nayef. 2010. Indian-Gulf Relations: A Strategic Vision in: India: Factors of Rise and Challenges of Rise. Arab Scientific Publishers. Al Jazeera Center for Studies. Doha :Ministry of Foreign Affairs of the United Arab Emirates.
7. Ali, Salim Katea. 2021. The Security Problem of the Gulf Cooperation Council Countries after 2003. Journal of International Studies. Center for Strategic and International Studies. University of Baghdad. Baghdad. Volume 20. Issue 86-87.
8. Ali, Salim Katea. 2022. Indian Relations with the Gulf Cooperation Council Countries: Reality and Future. Political Issues Journal. Center for Strategic and International Studies. University of Baghdad. Issue 69.
9. Al-Khaleej Online website. 2023. "Increasing growth" What is the size of the Indian presence in the Gulf States? Al-Khaleej Online. London. Available at the following link <https://alkhaleejonline.net>. Date of visit: 11/25/2023.
10. Allan, Manal. 2022. India's "Look West Policy" towards the Gulf Cooperation Council (2004-2020). Master's Thesis (Published). College of Graduate Studies. Birzant University. Palestine.
11. Al-Nadawi, Muhannad Abdul Wahid. 2017. Economic Relations between India and the Gulf States: Reality, Challenges and Opportunities. Arab Scientific Publishers. Qatar: Al Jazeera Center for Studies.
12. Al-Qabbani, Nader.. 2023 Indian Migrant Workers in the Gulf States in: Asia in the Gulf: A New Strategic Partnership?. Qatar: Middle East Council for Scientific Affairs. Waseda University.
13. Al-Sayyad, Ahmed Gamal. 2020. Foreign Policy of the Republic of India. Faculty of Economics and Political Science. Alexandria University. Arab Democratic Center. Egypt. Available at the following link <https://democraticac.de> Date of visit: 9/11/2023.
14. Al-Shamsi, Maitha Salem. 2006. Evaluating immigration policies in the Gulf Cooperation Council countries. Beirut: United Nations Economic and Social Commission.
15. Al-Zaidi, Mufid. 2022. Qatar: A study of internal transformations and foreign relations. Beirut: Maaref Forum.analytical view. UAE: Emirates Diplomatic Academy Center.
16. Azhar, Mohammed. 2020. Arab-Indian Relations Energy and Other Aspects in: Arabs and India: Transformations in the Relationship with an Emerging Power and Its Future. Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies.
17. Azhar, Muhammad.2016. Indian Migrant Workers in GCC Countries, Diaspora Studies, vol9 no. 2 .

18. Babar, Zahra. 2011. Migrant Labor in the Gulf Region. Center for International and Regional Studies. School of Foreign Service, Georgetown University. Qatar.
19. Dandan, Abdul Qader. 2018. India, the rising international power: dimensions and challenges. Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies.
20. Fatima, Tazeen. 2020. Indias Political Economic Reiations With Gcc States:A Case Study Of Saudi Arabia, Journal of Emerging Technologies and Innovative Research.Jamia Millia Islamia.. Volume 7, Issue 3.
21. Ghazi, Ali Afifi Ali. 2020. Indian-Gulf Relations since India's Independence in 194. Journal of Historical Studies. Baghdad: Bayt Al-Hikma. Issue 51.
22. International Monetary Fund. 2013. Report of the Annual Meeting of Ministers of Finance and Governors of Central Banks. Kingdom of Saudi Arabia.
23. Jalab, Jassim Taher. 2023. India's regional policy after 2001. Baghdad: Dar Al-Masala.
24. Khaled Nayef Al-Habas. Source previously cited.
25. Khan, Zafar Al-Islam. 2013. India and its energy strategy in the Middle East. Qatar: Reports of the Al Jazeera Center for Studies.
26. Kumar, Vikash.2020. Changing Dynamics of India-GCC Relations under Modi Government: Prospects and Challenges.Research Scholar Centre for West Asian Studies School of International Studies Jawaharlal Nehru University. New Delhi.Volume 6, Issue 3.
27. Moatallah, Siham. 2020. Indian labor in the Arab Gulf States, its internal determinants and external motivations in: Arabs and India: Transformations in the relationship with an emerging power and its future. Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies.
28. Monakal, Nadeem Ahmed. 2020. Indian-Iranian relations: challenges and expectations. Journal of Iranian Studies. Iran: International Institute for Iranian Studies. Issue 11.
29. Muhannad Al-Nadawi. Source previously cited. p. 120.
30. Najm, Wafaa Yassin. 2021. Diplomacy and the Art of Diplomatic Negotiation. Hammurabi Journal of Studies. Basra: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies. Volume 9. Issue 39.
31. Pant, Girijeesh. 2017. Arab-Indian Relations Towards a New Formula in the Field of Renewable Energy in: Arabs and India: Transformations in the Relationship with an Emerging Power and Its Future. Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies.
32. Pethiyagoda, Kadera. 2017. India-GCC Relations: A Strategic Opportunity for Delhi. Qatar: Brookings Center.

33. Kumar, Muhammad Mudassar. 2018. Indo-Saudi Relations: Emerging Strategic Dimensions. Translated by: Abdul Aziz Al-Hamid. King Faisal Center for Research and Islamic Studies.
34. Shafaqna website. 2023. Why is India deepening its military cooperation with the Gulf States and West Asia? Important reasons. Al-Khaleej Al-Arabi. Available at the following link <https://thenewkhalij.news/article//>. Date of visit: 12/3/2023.
35. Singh, Priyansha and Arimbra, Mohammed Ameen, 2023. Indians in the Gulf: The Other Side of the Story. Part I: Trends, Opportunities and Increasing Population, India Migration Now, July 30, 2019, <https://medium.com/@indiamigration/indians> on: 25/11/2023.
36. Singh, Abhijit. 2020. The development of India's maritime position in the Indian Ocean and the opportunities available to the Gulf region. An
37. Singh, Manjari. 2020. India _ Perfian Gulf Relations from Transactional to Strategic Partnerships, Partnerships, Claws Journal Centre for Land Warfare Studies, New DelhiIndia.
38. Statistical Center for the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. 2021. Oman: Energy Statistics in the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf.
39. Statistical Center for the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. 2022. Annual Report: Features and Prospects for Economic Performance in the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. Oman.
40. Trigunayat, Anil. ٢٠١٨. India's outreach to the Middle East and West Asia public diplomacy- Distinguished Lectures. Ministry of External Affairs- Government of India.